الفصل الخامس

الإصلاح التربوي بتونس
(2002-1991)

أ.د. محمد بن فاطمة*

مقـــدمة

عرف النظام التربوي بتونس منذ الاستقلال (1958) إصلاحين شاملين. جاء الأول إثر الحصول على الاستقلال أي في عام (1958) ومن أهدافه توحيد التعليم وجعله حقّا لكلّ التونسيين وتعريبه وتعميمه والمحافظة على القيم الثقافية الوطنية، وقد حقّق الإصلاح جلّ أهدافه وأورد الجابري (1989، ص 19) في هذا الصدد أنّه "على صعيد تعميم التعليم فقد تمّ بالفعل إنجاز مهمّ يفتخر به التونسيون. لقد انتقلت نسبة التمدرس في الابتدائي من 26 % سنة 1956/1955 إلى 80% سنة " 1966/1965..".

أمّا الإصلاح الشامل الثاني، فقد أُقرّ في عام (1991) وجرى تعديل توجّهاته في عام (2002)، وهو موضوع هذه الورقة. وأجريت بين الإصلاحين إصلاحات جزئية منها إصلاح عام (1969) الذي أكّد على قيد الأطفال ممن هم في سنّ الدراسة لكن لم يؤكّد على إلزامية التعليم ومعنى ذلك أنّ الدولة ملزمة فقط بتلبية جميع مطالب التسجيل. واهتمّ الإصلاح الجزئي أيضا ببعض الجوانب ذات الطابع النوعي التي منها اعتبار متطلّبات الاقتصاد وإقرار التعليم المهني الذي يستقبل التلاميذ ممن تتراوح أعمارهم بين 14 و16 سنة. وتتالت إصلاحات أخرى جزئية من أجل تحسين جودة العملية التعليمية.

---

* دكتوراه الدولة في علوم التربية من جامعة كان بفرنسا عام 1980. أستاذ تعليم عال في الجامعة التونسية.

ويمكن القول إنّ الإصلاحات ما قبل إصلاح (1991) حقّقت عدّة مكاسب مثل تراجع النسبة المئوية للأمّية إلى (35.7 %) وانتشارا للمؤسّسات التعليمية بمختلف جهات البلاد...

وجاء بعد ذلك الإصلاح الشامل عام (1991) الذي سنتناوله في الفقرات التالية على مستوى الظروف الداعية لإقراره ومنطلقاته وغاياته ومضمونه وإجراءات تركيزه والقوى المنخرطة فيه والصعوبات التي واجهها وتوجّهات تعديله في عام (2002).

أولاً: الظروف العامة الداعية لإقرار إصلاح (1991)

تجمّعت عدّة ظروف أفضت إلى إقرار هذا الإصلاح، ومنها:

- الانخفاض الملاحظ في مستوى الفاعلية الداخلية والمتمثّل في ارتفاع نسب التسرّب والرسوب. وقد يعود ذلك إلى "أنّ ما تمّ إنجازه بغية التعديل والتصحيح لم يُتناول ضمن رؤية إصلاحية واضحة" (وزارة التربية، 1993، ص 9).
- تركيز الإصلاحات السابقة التي تلت إصلاح (1958) على جوانب فرعية من المنظومة التربوية تبيّن أنّ بها مواطن خلل وإعاقه عن شمول كلّ مكوّنات النظام التربوي.
- ضعف ارتباط التعليم بسوق العمل وبمتطلّبات التنمية نظرا للتباين الحاصل بين تخصصّات الخرّيجين والتخصّصات التي يحتاجها سوق العمل.
- النسبة المئوية للأمّيين كانت ما تزال مرتفعة في بلد يطمح إلى الحدّ منها وإلى توفير عاملين مهنيين مؤهّلين لاستخدام التكنولوجيات الرقمية والوسائل الحديثة للاتّصال والتواصل.
- الطابع التقليدي لطرائق التدريس والمنهجيات التعليمية ممّا لا ينسجم مع المكتشفات الحديثة في المجال ومع ما هو مستخدم في العديد من النظم التربوية المتطوّرة، فضلا عن تقليدية المناهج والمدرّسين والظروف العامة للتعليم والتعلّم.
- النتائج الضعيفة التي أفضت إليها المقارنات الدولية والمسابقات حول مكتسبات الطلبة والكفايات الحاصلة لديهم.

أدّت كلّ هذه الظروف إلى إعادة النظر في النظام التربوي وتقويمه بمشاركة داخلية وبالاستعانة بجهات أجنبية متخصّصة وإلى التفكير في الإشكاليات التي يطرحها وفي التوجّه نحو اتّخاذ قرار بخصوص تطويره.

وقد شارك في التقييم واختيار التوجّهات العامة للإصلاح ليس فقط المعنيون بصفة مباشرة بالتربية والتعليم من مدرّسين وأطر للإشراف التربوي والباحثين وإنّما أيضا، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني باختلاف مجالاتها وذلك في إطار استشارة موسّعة دامت أكثر من عامين (وزارة التربية، 1991).

ثانياً: منطلقات الإصلاح التربوي (1991)

يمكن إجمال المنطلقات التي ارتكز عليها الإصلاح في التالية:

- تجاوز النقائص وأوجه الخلل ومواطن العجز والوضع المشار إليه أعلاه.
- المزيد من إحكام الربط بين التربية والتعليم من جهة، وبين متطلّبات التنمية وسوق العمل في عالم العولمة والمنافسة والتغيّر السريع في كلّ المجالات من جهة أخرى.
- إعداد المتعلّمين للتكيّف مع عالم المعرفة وتكنولوجيا الاتّصال والتكنولوجيا الرقمية، ليس فقط في إطار ثقافة الاستهلاك وإنّما بتنمية ثقافة الإنتاج لديهم.
- دعم الثقافة الوطنية باعتبار أن ذلك لا يتعارض مع العولمة ومقتضيات الحياة في القرن الحادي والعشرين.
- النظر إلى المراحل السابقة في تطوير النظام التربوي باعتبار أنّ الحاضر مبني في بعض أوجهه على إنجازات المراحل السابقة.

ويمكن القول إنّ هذه المنطلقات هي من ضمن أهمّ ما ارتكز عليه الإصلاح الشامل لعام (1991). وقد اُشتقّت من هذه المنطلقات غايات الإصلاح التربوي.

ثالثاً: غايات الإصلاح التربوي

لقد أورد القانون الصادر يوم 1991/8/6 تحت عدد 91/65 وعلى وجه التحديد في الفصل الأوّل منه (ص 1150)، غايات الإصلاح التالية:

1. "تمكين الناشئة منذ حداثة عهدها بالحياة ممّا يجب أن تتعلّمه حتّى يترسّخ فيها الوعي بالهوية الوطنية التونسية وينمو لديها الحسّ المدني والشعور بالانتماء الحضاري وطنيا ومغاربيا وعربيا وإسلاميا ويتدعّم عندها التفتّح على الحداثة والحضارة الإنسانية.
2. تربية الناشئة على الوفاء لتونس والولاء لها.
3. إعداد الناشئة لحياة لا مجال فيها لأيّ شكل من أشكال التفرقة والتمييز على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعي أو اللون أو الدين.
4. تمكين المتعلّمين من إتقان اللّغة العربية بصفتها اللّغة الوطنية إتقانا يمكّنهم من استعمالها- تحصيلا وإنتاجا- في مختلف مجالات المعرفة، الإنساني منها والطبيعي والتكنولوجي.
5. جعل المتعلّمين يحذقون لغة أجنبية على الأقلّ حذقا يمكّنهم من الاطّلاع المباشر على إنتاج الفكر العلمي- تقنيات ونظريات وقيما حضارية- ويؤهّلهم لمواكبة تطوّره والمساهمة فيه بشكل يكفل إثراء الثقافة الوطنية وتفاعلها مع الثقافة الإنسانية الكونية.
6. تمكين المتعلّمين من حقّهم في بناء شخصيتهم ومساعدتهم على الترشّد الذاتي حتّى ينشأوا على قيم التسامح والاعتدال.
7. المساعدة على إذكاء الشخصية وتنمية ملكاتها وتكوين الروح النقدي والإرادة الفاعلة بحيث ينشأ المتعلّمون على التبصّر في الحكم والثقة في النفس وفي السلوك وروح المبادرة والإبداع في العمل.
8. تحقيق التوازن في تربية الناشئة بين مختلف مواد التدريس حتّى تتكافأ فيها الطبيعيات والتقنيات والمهارات والأبعاد المعرفية والأخلاقية والوجدانية والعملية.
9. تمكين المتعلّمين من ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية بصفتها جزءا من التكوين التربوي.
10. تهيئة الشباب في مختلف المراحل التربوية لمواجهة المستقبل وإعداده إعدادا يمكّنه من أن يساير- بعد الدراسة النظامية- التغيّرات السريعة التي يشهدها العصر الحديث، ومن الإسهام الإيجابي فيها.
11. تنشئة المتعلّمين على حبّ العمل والتبصّر بقيمته الأخلاقية ودوره الفاعل في تكوين الشخصية وغرس الطموح إلى التفوّق والإبداع وتحقيق مناعة الوطن والمساهمة في ازدهاره وفي إثراء الحضارة الإنسانية.

12. تنزيل العملية التربوية في مسيرة البلاد العامة بما تقتضيه من كفاءات ومهارات قادرة على الإيفاء بما تستوجبه التنمية الشاملة.
13. مراعاة مقتضيات بثّ روح المواطنة والحسّ المدني في كلّ مراحل التربية وفي برامجها ومناهجها، حتّى يتخرّج من المدرسة التونسية المواطن الذي لا ينفصل عنده الوعي بالحقوق عن الالتزام بالواجبات وفق ما تتطلّبه الحياة البشرية في مجتمع مدني مؤسّساتي يقوم على التّلازم الأساسي بين الحرّية والمسؤولية.

إنّ المتمعّن في هذه الغايات، يلاحظ أنّ كلّها ما عدا واحدة (الثانية عشرة) تتمحور حول المتعلّم ومختلف أبعاد شخصيته التي منها تنمية الوعي بالهوية الوطنية والحسّ المدني والانتماء الحضاري وحقّه في بناء شخصيته وإذكائها وتنمية ملكاتها والقدرة على مواجهة المستقبل والتغيرات السريعة التي يشهدها عالم اليوم وحبّ العمل والالتزام بقيمه الأخلاقية ودوره في غرس الطموح إلى التفوّق والإبداع...

ويجوز القول إنّ الإصلاح التربوي لعام (1991) هو إصلاح لمكانة المتعلّم التي اعتبرها محورا أساسيا ينطلق منه إصلاح مختلف المكوّنات للنظام التربوي، وهو توجّه أو مدخل إنساني للإصلاح على خلاف المداخل الأخرى كالمدخل الاقتصادي والمدخل الهيكلي الوظيفي والمدخل الإداري.....

نشير كذلك إلى أنّ التركيز على المتعلّم لا يهمل جوانب أخرى يهدف إليها الإصلاح والتي منها تنمية المجتمع "وتحقيق مناعة الوطن والمساهمة في ازدهاره" وخدمة التنمية الشاملة والانفتاح على الثقافات الأخرى والعيش معها بسلام والتفاعل مع الثقافة الإنسانية الكونية. لكنّ هذه الأهداف والغايات تتحقّق من خلال التركيز على المتعلّم وهو توجّه تتميّز به المقاربة (أو المدخل) الإنسانية (أو الإنسانوية).

وقد رافقت هذه الغايات قرارات ذات طابع هيكلي وتنظيمي لعلّ أهمّها ما جاء في القانون السابق المحدّد لغايات الإصلاح.

رابعاً: إجراءات تركيز الإصلاح التربوي

اتُخذت إجراءات عديدة لتركيز الإصلاح ووضعه موضع التنفيذ. ويمكن تصنيف هذه الإجراءات في فئتين: تشريعية تنظيمية وتربوية.

أ. الإجراءات التشريعية التنظيمية

تمثّلت هذه الإجراءات في تنظيم التعليم وإعادة توزيع مراحله وتحديد المنتفعين به وتوجيه محتوياته وتمويله... وحدّد القانون لعام (1991) هذه الإجراءات على النحو التالي:

- توزيع النظام التربوي إلى تعليم أساسي (يجمع التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي) وتعليم ثانوي.
- يمتد التعليم الأساسي على تسع سنوات مقسّمة إلى مرحلتين متكاملتين:

- مرحلة أولى مدّتها ستّ سنوات تهدف إلى تمكين المتعلّم من أدوات المعرفة والآليات الأساسية في التعبير الشفوي والكتابي والقراءة والحساب...
- مرحلة ثانية مدّتها ثلاث سنوات تهدف إلى دعم التكوين الذي يتلقّاه التلميذ في المرحلة الأولى وتمكينه من الحصول على تكوين عام يدعم قدراته الذهنية ويصقل مهاراته العلمية لتتسنّى له مواصلة التعلّم أو الانخراط في الحياة المهنية بصفته مواطنا مسؤولاً.

- ضمان الدولة "مجّانا لكلّ الذين هم في سنّ الدراسة الحقّ في التكوين المدرسي و(التوفير) لجميع التلاميذ أكثر ما يمكن من الفرص المتكافئة للتمتّع بذلك الحقّ ما دامت الدراسة متواصلة بصورة طبيعية حسب التراتيب الجاري بها العمل... " (الفصل 4).
- إمكانية تمهيد التعليم الأساسي بمرحلة التربية ما قبل المدرسة (الفصل 5)
- "التعليم الأساسي إجباري من سنّ السادسة إلى سنّ السادسة عشر بالنسبة إلى كلّ تلميذ ما دام قادرا على مواصلة تعلّمه بصفة طبيعية حسب التراتيب الجاري بها العمل" (الفصل 7)
- كلّ المواد الإنسانية والعلمية والتقنية تدرّس في مرحلتي التعليم الأساسي باللّغة العربية.
- "الدراسة بالتعليم الأساسي (تُختم) بامتحان وطني يحصل الناجحون فيه على شهادة ختم التعليم الأساسي..." (الفصل 10)
- التعليم الثانوي يفتح لكلّ حاملي شهادة ختم التعليم الأساسي ويتكوّن من مرحلتين تمتدّ الواحدة منهما على سنتين:

- مرحلة أولى "مشتركة بين جميع التلاميذ الذين يوجّهون على إثرها إلى إحدى شعب المرحلة الثانية.
- مرحلة ثانية وتتفرّع إلى شعب يحدّد عددها ونوعها بأمر" (الفصل 11).

- "التعليم الثانوي بكلّ شعبة (يُختم) بامتحان وطني يحصل الناجحون فيه على شهادة البكالوريا" (الفصل 14).
- "برامج التربية والتعليم، من التربية قبل المدرسية حتّى عتبة الجامعة، تُؤسّس على مضامين معرفية ومناهج تعليمية متطوّرة تضبط بكيفية تضمن تكوينا تربويا متكاملا نظريا وعمليا ووجدانيا وجسميا". (الفصل 19)
- إخضاع "نظام التعليم وبرامجه ومناهجه لتقييم دوري يهدف إلى تطويره وملاءمته مع تقدّم المعرفة ودعم مردوده." (الفصل 20).
- "ميزانية المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية والمعاهد النموذجية (تتكوّن) من المنح التي تسندها الدولة للتجهيز والتسيير ومن المنح التي توفّرها الذوات المعنوية والمادية وغيرها من الهيئات ومن الوصايا والهبات ومن ريع الممتلكات والخدمات ومن المقابيض المتأتّية من رسوم التسجيل التي يمكن فرضها على التلاميذ الذين تمكّنهم مداخيل أوليائهم من دفعها وكذلك من رسوم التأمين والمكتبة" (الفصل 24).

ب. الإجراءات التربوية

تمثّلت هذه الإجراءات في بناء المناهج وإعداد الكتب المدرسية والأدلّة وفي تدريب المعلّمين وأطر الإشراف التربوي والإداري...

1) بناء المناهج التعليمية

كوّنت لجان عديدة من المدرّسين وأطر الإشراف التربوي ومن أساتذة في التعليم العالي وباحثين في مجال التربية. واجتمع الأعضاء في لجان متعدّدة التخصّصات بالنسبة إلى المرحلة الأولى من التعليم الأساسي وفي لجان حسب التخصّص بالنسبة إلى المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي. كما كوّنت لجنة عليا للإشراف العام على بناء المناهج والتنسيق بين مختلف اللّجان ولجنة أخرى للتأكّد من أنّ المناهج تخضع لمقتضيات العمل بتكنولوجيا الأهداف، ذلك أنّه تقرّر الأخذ بهذه المقاربة (أو المدخل) في صوغ المناهج واستخدام طرائق التدريس وتوظيف تقنيات التقييم.

ونشير في هذا الصدد وفي نطاق الإصلاح، إلى أنّ النظام التربوي اعتمد عام (1995) مدخل الكفايات في المرحلتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي وقرّر التخلّي عن مدخل الأهداف وهو ما أدّى إلى مراجعة ثانية للمناهج والكتب المدرسية وطرائق التدريس وتقنيات التقييم وللجوانب الأخرى ذات العلاقة بالتعليم والتعلّم.

وتمّ فعلا بناء المناهج على مراحل بدءا بالصفوف الأولى من كلّ مرحلة وصولا إلى الصفوف الأخيرة منها.

2) تدريب المدرّسين وأطر الإشراف التربوي والإداريين

وتمّ ذلك في دورات حسب خطّة وضعت لهذا الغرض وتضمّنت برامج التدريب ما يتعلّق بالمحتويات التعليمية والمواد المستحدثة التي منها على سبيل المثال، الموسيقى بالمرحلة الأولى من التعليم الأساسي، كما تضمّنت ما يتّصل بطرائق التدريس واستخدام الأدلّة والوسائل التعليمية الحديثة وتقنيات التقييم وبالتسيير الإداري بالنسبة إلى الإداريين.

خامساً: النتائج: المكاسب والصعوبات

1. المكاسب والإنجازات

لقد حقّق الإصلاح التربوي عدّة أهداف وإنجازات يمكن إجمالها في التالية:

أ. انتشار التعليم "في كلّ أنحاء البلاد، مدنها وأريافها فتكافأت فرص جميع الأطفال... ولا تمييز في الدخول إلى المدرسة، وارتفعت بذلك نسبة التمدرس في سنّ السادسة إلى (99.1 %) بالتساوي بين الفتيان والفتيات" (وزارة التربية والتكوين، 2002، ص 18)

ب. إرساء مجانية التعليم بشكل فعلي وتكريس إجباريته.

ج. إعداد الكوادر التي احتاجتها البلاد في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الأمر بالنسبة إلى النظام التربوي.

د. ارتفاع المستوى الثقافي للمجتمع وتقلّص نسبة الأمّية لدى الجنسين إلى حوالي 21%.

هـ. تعليم المرأة بما عزّز مساهمتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

2. الصعوبات والأهداف التي لم تتحقّق بالمستوى المطلوب

أ. عدد المنقطعين عن التعليم ما زال مرتفعا

يلاحظ بالرغم من التحسّن المسجّل في نسب الارتقاء ومن التراجع في نسب الرسوب والتسرّب، أنّ النظام التربوي وخاصة على مستوى المرحلة الثانية من التعليم الأساسي ما زال "يفرز عددا هاما من المنقطعين دون أن يتمكّنوا من الكفايات المرسومة للتعليم الأساسي" (المرجع نفسه، ص 19).

ب. سيطرة البعد الكمّي على المناهج التعليمية

إنّ البعد الكمّي ما زال غالبا في المناهج التعليمية والمواد الدراسية كثيرة " والبرامج لها منحى موسوعي إذ تزخر بالأهداف النوعية والمحتويات المعرفية على نحو يصعب معه التمييز بين ما هو أساسي جوهري وما هو ثانوي عرضي...كما يساهم نظام المواد الدراسية المنفصلة في تكريس تجزئة المعرفة وتقطيع الأنشطة". (المرجع نفسه، ص 20)

ج. مكتسبات التلاميذ ما زالت دون المنتظر

لقد بيّن عدد من التقييمات الداخلية والخارجية التي نظمتها أو ساهمت فيها وزارة التربية:

- أنّ التلاميذ الراسبين أو المتسرّبين "وُضعوا منذ البداية في وضعيات إخفاق لأنّه لم يتمّ تمكينهم من المعارف والمهارات التي تتأسّس عليها التعلّمات اللاّحقة وخاصة كفايات القراءة والكتابة والحساب." (المرجع نفسه، ص21)
- وأنّ نسبة من التلاميذ الناجحين في دراستهم يظلّون عاجزين عن مباشرة مواقف حقيقية للتواصل وحلّ المشكلات وذلك لافتقارهم للكفايات المطلوبة.
- وجود تباين بين مكتسبات التلاميذ النظرية ومهاراتهم العملية ويرجع ذلك إلى التركيز بصفة خاصة على التعلّمات الشكلانية مثل حفظ قواعد النحو والرياضيات على حساب التعلّمات الأساسية مثل كفايات التواصل.

د. المركزية المفرطة في إدارة النظام التربوي

يقوم النظام التربوي على المركزية التي يصدر بموجبها كلّ شيء عن المركز (الإدارة المركزية) نحو الأطراف والمؤسّسات الجهوية والمحلّية، ويقتصر دور هذه الأطراف على تنفيذ ما يرد إليها من تعليمات وقرارات ممّا أضعف المبادرة خوفا من

الوقوع في الأخطاء وعطّل البحث في أحيان كثيرة عن الحلول الكفيلة بتحسين إنتاجية المؤسّسة المدرسية انطلاقاً من المدرسة نفسها.

هـ. ضعف الاحتراف في إدارة العملية التربوية والمؤسّسة التربوية

"إنّ تسيير المؤسّسة التربوية وتنظيم شؤونها يتطلّب فضلا عن التحمّس... درجة عالية من الاحتراف ممّا لا يتوفّر حاليا إذ لا يتلقّى المربّون والإداريون على اختلاف أصنافهم أيّ تكوين أساسي في هذا الصدد" (المرجع نفسه، ص 22)

و. الضعف الملاحظ في ثقافة التقييم لدى المدرّسين وأطر الإشراف والإداريين

يبدو وجود اعتقاد مفاده "أنّ الانتقاء وحده يكفل جودة التعليم ممّا يدفع إلى الاعتناء أكثر بالتلاميذ المتفوّقين على حساب غيرهم من التلاميذ" (المرجع نفسه، ص22). وهذا يؤدّي إلى تهميش بقية التلاميذ وإلى دفعهم إلى حلبة الإخفاق والإقصاء، الأمر الذي لا يتوافق مع تخريج المزيد من الأطر القادرة على الإبداع والتكيّف في عالم العولمة والثورة التكنولوجية والعلمية.

إنّ هذه الصعوبات والإفرازات السالبة أملت على الجهات المعنية بالتربية مراجعة الإصلاح وإعادة النظر في توجّهاته بعد عقد من الزمن من إقراره وتنفيذه، وعلى وجه التحديد عام 1998. وروعيت، لإجراء المراجعة، عدّة اعتبارات منها التحوّلات التي يشهدها المجتمع التونسي ومقتضيات نموّه من جهة ومن جهة أخرى، تلك التي يشهدها العالم.

واتّخذت إعادة النظر في توجّهات الإصلاح التربوي عدّة مسميات منها "تجديد رسالة المدرسة" ومنها "الإصلاح التربوي الجديد" ومنها أيضاً "مدرسة الغد". وقد ضُمّن ذلك في وثيقة مرجعية بعنوان: "مجتمع المعرفة، الإصلاح التربوي الجديد: الخطّة التنفيذية لمدرسة الغد، 2002-2007"، صدرت في حزيران 2002. وهذه الوثيقة هي التي وردت فيها الملاحظات المذكورة أعلاه حول ما لم يتحقق وحول الصعوبات، على سبيل تسويغ التوجهات الجديدة والتمهيد لها.

وقد تكونت لهذا الغرض عام 1998 لجنة عرضت نتائج أعمالها على مختلف منظمات المجتمع المدني المعنية بالتربية بصفة مباشرة أو غير مباشرة وعلى الأحزاب السياسية والفاعلين في ميدان التربية. ويمكن القول أنّ نتائج أعمال اللّجنة خضعت لاستشارة وطنية موسّعة وأدّى ذلك إلى مقترحات وتعديلات أدخلت على المشروع وانتهى ذلك إلى ما يسمّى بالإصلاح الجديد أو مشروع مدرسة الغد.

سادساً: التوجّهات الكبرى للإصلاح الجديد أو لمشروع مدرسة الغد

يمكن إجمال التوجّهات الكبرى للمشروع في ستّة توجّهات هي التالية:

- وضع التلميذ في صميم العملية التعليمية ومحور النظام التربوي،
- التحكّم في التكنولوجيات الحديثة،
- العمل بمبدأ الاحتراف في مهنة التدريس،
- التركيز على المؤسّسة التربوية باعتبارها خليّة أساسية في النظام التربوي،
- تكريس مبدأ الإنصاف بين الجهات والمدارس،
- تحديث المنظومة التربوية وتحسين أدائها وقدرتها على الاستجابة لطلبات المجتمع المتجدّدة.

ونقدّم فيما يلي بعض التفصيل لهذه التوجّهات ولمضامينها والإجراءات العملية لوضعها موضع التنفيذ.

1. التوجّه الأوّل: وضع التلميذ في قلب العملية التربوي وفي محور النظام التربوي

يتركّز هذا التوجّه على اعتبار أنّ الإنسان هو رأس المال الحقيقي في عصر المعرفة. ومن هذا المنطلق، وجب إعداده للاضطلاع بالدور الذي ينسجم مع هذه المكانة التي تقضي بأن يكون فاعلا ومبدعا ومبادرا، وهو ما يستدعي على مستوى الإعداد المدرسي، تطوير مكانة المتعلّم داخل الصفّ وخارجه ليكون فاعلا ومسؤولا إلى حدّ، عن تعلّمه، ولهذه الاعتبارات تمّ إقرار هذا التوجّه.

إنّ تجسيم هذا التوجّه يتطلّب اعتماد إجراءات تربوية على مستوى عملية التعليم والتعلّم وإجراءات هيكلية تتعلّق بمراحل التعليم ومسالكه وأيضا بعملية التوجيه المدرسي، واعتماد إجراءات تنظيمية في مجال تنظيم الزمن المدرسي والحياة المدرسية.

ومن الإجراءات العملية التي تمّ إقرارها في إطار هذا التوجّه:

- تطوير البرامج ومناهج التدريس والوسائل التعليمية بالاستئناس بمرجعيات عالمية في مجال تطوير المناهج التعليمية، وتحديد المعايير المستوجبة في مختلف مجالات التعلّم، وبناء المناهج وفق المقاربة بالكفايات، ومراجعة شبكة المواد المقرّرة والتوقيت المخصّص لها وتطوير تدريس العلوم والتكنولوجيا،

وإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتّصال في مسارات التعلّم منذ المراحل الأولى للدراسة، وإيلاء اللّغات الأجنبية مكانة تكفل للمتعلّم حذق لغتين أجنبيتين على الأقل في نهاية التعليم الأساسي، وتخصيص حيّز زمني يتصرّف فيه المدرّس حسب حاجات التلاميذ، وتحسين جودة الكتب المدرسية والوسائل التعليمية....

- النهوض بالفنون والأنشطة الثقافية باعتبار أن هذه الأنشطة تشكل جزءا لا يتجزّأ من العملية التربوية. وفي هذا المجال أحدث معهد نموذجي خاص بالفنون يلتحق به المتعلّمون من ذوي المواهب والميول الفنّية في ميادين المسرح والموسيقى والتربية التشكيلية وتمّ تركيز نواد للنشاط الثقافي في كلّ المؤسّسات المدرسية وتكوين لجنة للنشاط الثقافي في كل مدرسة.
- إدراج تعلّمات اختيارية في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي، ومن هذه التعلّمات ما هو مشترك طوال الصفوف السابع والثامن والتاسع من التعليم الأساسي في مجال اللّغات والعلوم والاجتماعيات والفنون وذلك بحساب ساعتين في الأسبوع على أساس مقاربة اندماجية تحقّق تداخل المواد والمعارف وتكرّس العمل المجموعي...
- بعث مسالك جديدة في التعليم الثانوي ومن ذلك تفريع شعبة الآداب إلى شعبتين اثنتين (شعبة اللّغات وشعبة العلوم الإنسانية والاجتماعية) وضمّ شعبة العلوم التجريبية والرياضيات والتقنية في شعبة العلوم الأساسية والتجريبية، وإحداث مسلك دراسي رياضي، وبعث شعبة بكالوريا التكنولوجيا في اختصاصات الخدمات وفي الصناعة في إطار شراكة بين وزارة التربية ووزارة التكوين المهني والتشغيل...
- إرساء نظام التقييم الدوري وإحداث جهاز للتقييم الوطني "ليست له صبغة إشهادية" وإنّما هو بمثابة المرصد الوطني بهدف التثبّت من مدى بلوغ الأهداف المرسومة...
- مراجعة التوقيت في التعليم الأساسي على أساس (20) ساعة في الصفّ الأول والصفّ الثاني و(25) ساعة في الصفّين الثالث والرابع و(30) ساعة في الصفّين الخامس والسادس و(33) ساعة في الصفّين السابع والثامن (الصفّين الأول والثاني من التعليم الإعدادي...)

2. التوجّه الثاني: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتّصال

يعتبر التحكّم في تكنولوجيات المعلومات والاتّصال سبيلا أساسيا لتأهيل المتعلّمين لمواجهة تحدّيات المستقبل. ولتجسيم هذا التوجّه، أُقرّت الإجراءات التالية:

- إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتّصال ضمن المحتويات التعليمية التعلّمية،
- تأهيل المعلّم في المجال ووضع برامج للتدريب على استخدام التكنولوجيات المشار إليها في التدريس وتركيز شبكات للمعلّمين حسب تخصّصاتهم،
- تجهيز المدارس الابتدائية قبل موفّى (2005) والمعاهد الإعدادية والثانوية قبل موفّى (2002) وبعث مشاريع نموذجية لما يسمّى بالمدرسة الذكية توظّف فيها التكنولوجيات الحديثة بشكل مكثّف وشامل،
- ربط المؤسّسات التربوية بعضها ببعض حسب المخطّط التالي:

* تحسين ربط المعاهد الثانوية عن طريق الخطوط الرقمية خلال عام (2002)،
* ربط جميع المدارس الإعدادية قبل نهاية عام (2002)
* تعميم ربط كلّ المدارس الابتدائية في الفترة ما بين (2002 و2005)،
* إرساء منظومة متكاملة للتعليم عن بعد وذلك بإحداث مدرسة افتراضية وتقديم دروس للدعم والمرافقة وتقديم دروس في اللّغة العربية والحضارة التونسية للتونسيين المقيمين في البلدان الأجنبية وتمكين المنقطعين عن التعليم من فرصة استئناف طلب العلم وتوفير فضاء للمربين من أجل مواصلة التدرّب،
* إنتاج المحتويات الرقمية والبرمجيات التربوية. وأقرّ لتجسيد هذا التوجّه بعث وحدة إنتاج في نطاق المركز الوطني البيداغوجيّ من مشمولاته إنتاج محتويات تعليمية رقمية متعدّدة الوسائط وإنتاج كتب رقمية ترافق الكتب المدرسية وبرمجيات تربوية لتدريب المدرّسين....

3. التوجّه الثالث: العمل بمبدأ الاحتراف في مهنة التدريس

يقوم هذا التوجّه على ما يشهده ميدان التربية من تغير في دور المعلّم وفي ملامحه المهنية ممّا يدعو للتوجّه نحو الاحتراف وتوفير التكوين الصناعي المتين للمدرّسين على مستويي الإعداد والتدريب أثناء الخدمة، ولتجسيم هذا التوجّه أقرّت الإجراءات التالية:

* وضع المعاهد العليا لإعداد معلّمي المرحلة الأولى من التعليم الأساسي تحت إشراف وزارة التربية والتكوين بعد أن كانت تحت إشراف وزارة التعليم العالي على أن تبقى ملحقة بهذه الوزارة الأخيرة،
* تكليف معاهد إعداد المعلمين للمرحلة الأولى من التعليم الأساسي بتأمين الإعداد الصناعي والتربوي لمعلّمي المرحلة الثانية من التعليم الأساسي ومعلّمي التعليم الثانوي المنتدبين قبل مباشرتهم للتدريس،
* تطوير تدريب المدرّسين على أساس عائلات الاختصاصات المتقاربة بدل الاقتصار على اختصاص واحد وذلك استجابة لمبدأ إدماج المعارف...

4. التوجّه الرابع: التركيز على المؤسّسة التربوية باعتبارها الخلية الأساسية في النظام التربوي

يتجسّد هذا التوجّه في إقرار جملة من الإجراءات منها:

- إرساء "مشروع المدرسة" الذي يقوم على اعتبارها وحدة قائمة بذاتها لها مميزات وطلبات ومقتضيات لنموّها خاصة بها وعليها أن تتولّى أمر نموّها وتحسين جودة خدماتها ومخرجاتها على أن تحترم في ذلك السياسة العامة للنظام التربوي والتوجّهات المعتمدة في المجال. ومن هذا المنطلق فهي مدعوّة لوضع مشروع تربوي تعمل على تنفيذه ويشارك فيه كلّ الأطراف المعنية بالعملية التربوية بالمؤسّسة،
- تطوير الحياة المدرسية بالمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية وفي هذا الصدد تمّ إقرار بعث ما يسمّى بمكاتب الإصغاء والإرشاد بعدد من المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية.

5. التوجّه الخامس: تكريس مبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف بين الجهات والمدارس.

أقرّت جملة من الإجراءات لتكريس هذا التوجّه ومنها:

- دعم المدارس ذات الأولوية التربوية وهي مؤسّسات تشكو من تدنّي نتائجها وصعوبة الظروف العامة للتعليم بها، وفي إطار هذا الدعم رصدت اعتمادات مالية إضافية لبناء قاعات متعدّدة الاستخدامات وتوفير التجهيزات اللاّزمة وتدريب المعلّمين...

- تعميم الصفّ التحضيري وهو صفّ يكون التلاميذ فيه في سنّ الخامسة حيث يتعاطون أنشطة تساعدهم على التكيّف مع ظروف الدراسة في الصفّ الأول من المرحلة الأولى من التعليم الأساسي، على أن يكون التعميم تدريجيا ويصبح شاملا في العام الدراسي (2007/2006).
- إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية بالمدارس العادية.

6. التوجّه السادس: تحديث المنظومة التربوية وتحسين أدائها وتنمية قدرتها على الاستجابة لطلبات المجتمع المتجدّدة.

أقرّت إجراءات عديدة بغرض تحديث المنظومة التربوية منها:

- دعم اللاّمركزية وتحرير المبادرة في كلّ المجالات وعلى صعيد كلّ المسئوليات،
- تحسين إدارة المنظومة التربوية،
- تنظيم دورات تدريبية عبر برامج في إطار التدريب المستمرّ،
- تعميم استخدام الإعلامية في الإدارة المركزية والجهوية والمحلّية،
- إعادة هيكلة نظم المعلومات بوزارة الإشراف وربطها بعضها ببعض.

سابعاً: مراحل تنفيذ الإصلاح الخاص بالمناهج التعليمية

عملت وزارة الإشراف بعد بناء مشروع الإصلاح على وضع خطّة لتنفيذه بالنسبة لكلّ قطاع من قطاعات المنظومة التربوية، وعلى سبيل المثال، نورد فيما يلي الخطّة التنفيذية الخاصة بالمناهج.

يتمّ إصلاح المناهج على ثلاث مراحل وهي التالية:

1. مرحلة قصيرة المدى: سبتمبر 2002 وفيها تمّ:

- إعادة صياغة مناهج الصفوف الأول والثاني والثالث والرابع من المرحلة الأولى من التعليم الأساسي وفق مدخل الكفايات،
- تأليف الكتب للصفوف الأول والثاني والثالث من التعليم الأساسي طبقا للمناهج الجديدة ووفق مدخل الكفايات،

- إعداد الوثائق المرجعية طبقا للمناهج الجديدة،
- إعادة تأليف كتاب الرياضيات للصفّ السابع من التعليم الأساسي من أجل إحكام الربط والانتقال في تدريس هذه المادة بين الصفّين السادس والسابع من التعليم الأساسي.

2. مرحلة متوسّطة المدى: سبتمبر 2003 وفيها تمّ:

- تدريس العلوم الفيزيائية في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي.
- إعداد الكتب والتجهيزات على أن ينجز ذلك على مراحل بداية من الصفّ السابع وصولا إلى الصفّ التاسع.
- إحداث بكالوريا (ثانوية عامة) فنون في الموسيقى والفنون التشكيلية والمسرح

3. مرحلة طويلة المدى نسبيا: سبتمبر 2007/2002 وفيها يجري:

- مراجعة شبكة التوقيت للمواد الدراسية،
- تحديد المعايير المستوجبة في مختلف درجات التعليم بالاعتماد على مرجعية عالمية،
- تحديد الكفايات النهائية المستوجبة للانخراط في الحياة العملية أو لمواصلة الدراسة بالتعليم الثانوي أو الخاصة بمسالك الإعداد المهني والتعليم العالي،
- وضع خريطة لشعب التعليم الثانوي ومدّ الجسور بين مسالكه وتحديد موعد التوجيه المدرسي،
- بناء مناهج المرحلة الأولى من التعليم الأساسي وإعداد الكتب المدرسية والوسائل التعليمية التابعة لها،
- بناء المناهج التعليمية للمرحلة الثانية من التعليم الأساسي وفق مدخل الكفايات وإعداد الكتب والوسائل التعليمية،
- بناء المناهج التعليمية للتعليم الثانوي وإعداد الكتب والوسائل التعليمية.

الخاتمة

إنّ الإصلاح التربوي لعام 1991 وإعادة توجيهه كما جاء في الخطّة التنفيذية لمدرسة الغد (2002) إصلاح شامل بحيث شمل كلّ القطاعات المؤلّفة للمنظومة التربوية وهو بالتالي إصلاح متعدّد الأوجه. وقد استعدّت له وزارة الإشراف الاستعداد الممكن. ويمكن القول أنّها نفّذت منذ (2002) إلى (2004) ما تمّ التخطيط له من بناء للمناهج وإعداد للكتب المدرسية والوسائل التعليمية ومن تدريب لكلّ أصناف العاملين بقطاع التربية من أجل تمهينهم وتأهيلهم لتطبيق المناهج والوسائل الجديدة ذات العلاقة. واعتمدت الجهات المختصّة خطّة لتقييم الإنجازات تقييما داخليا وتقييما خارجيا كالمشاركة في المناظرات الخارجية مثل TIMSS-R وMLA بغرض التأكّد من مستوى فاعلية الإصلاح وكفاءته لتحقيق الأهداف المرسومة له.

المراجع والمصادر

الجابري، محمد عابد (1989). **التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب والجزائر وتونس**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية.

شبشوب، أحمد (1999). **مقاربات جديدة للتربية**. تونس: سلسلة وثائق تربوية.

عجمي، محمد المنصف (2003). **المقاربة بالكفايات بين بناء المنظرين وتمثّل المعلّمين بتونس**. (غير منشورة). رسالة ماجستير من جامعة تونس، تونس.

وزارة التربية (1993، يوليو 10). **المسيرة التربوية** (نشرية خاصة بيوم العلم).

وزارة التربية (1997، 23 حزيران). **البرامج الرسمية للمرحلة الثانية من التعليم الأساسي**. الأمر 1205 لسنة 1997.

وزارة التربية (2000). **البرامج الرسمية**. تونس.

وزارة التربية، تونس (2001، يناير). "التجديد التربوي". **النشرة التربوية**. تونس.

وزارة التربية والتكوين (2002). **نحو مجتمع المعرفة: الإصلاح التربوي الجديد، الخطّة التنفيذية لمدرسة الغد 2002-2007**. تونس.

وزارة التربية والعلوم، **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** (1991، 6أوت). قانون29 يوليو 1991. تونس.

وزارة التربية الوطنية (1993). **البرامج الرسمية بالمدارس الابتدائية**. الأمر 670 لسنة 1993/المؤرّخ في 29 مارس 1993. تونس: المركز القومي البيداغوجي.

وزارة التربية الوطنية (1998). **الكفايات الأساسية في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي، الوثيقة المرجعية**. تونس، اليونيسف؛ المعهد القومي لعلوم التربية؛ مطبعة الرشيد.